

الموضوع

دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية للأسرة والمجتمع

إسم الطالب

(عمر ابراهيم هبيلي)

٢٠٢١٢٠٥٠٧٧

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

المقدمة:

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية حيث تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جداً نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي. وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول. (عودة جميل الفليت ٢٠١١).

وتؤدي المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في امتصاص أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دوراً مهماً في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عدداً والأكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداماً للتقنية المتوفرة محلياً كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دوراً لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات (أ. د عبد الرازق خليل ، د عادل نقموش جامعة الأغواط ٢٠١٢).

وتولي الأوساط الاقتصادية والاجتماعية عناية خاصة واهتماماً واضحاً خلال الفترة الحالية لمنشآت الأعمال الصغيرة وإبراز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس غريباً هذا الاهتمام إذ أثبتت تجارب دول العالم المتقدمة أن منشآت الأعمال الصغيرة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة إن هبئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم وأعطيت ما تستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات ومنحت الفرصة لإثبات ذاتها والوقوف على قدميها.

والشواهد التاريخية تؤكد أن منشآت الأعمال الصغيرة تمثل اللبنة الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة في بلدان العالم المتطورة، فذلك المشغل الصغير قد انبثق عنه مصنع كبير، وهذا المحل التجاري

المتواضع قد تطور ليصبح شركة تجارية ضخمة، وذلك الحقل الزراعي المحدود بمساحته وإمكاناته قد انطلق ليصبح حقلاً زراعياً واسعاً. ومما يؤكد ذلك أن الثورة الصناعية التي شهدتها إنكلترا وفرنسا وألمانيا في القرن الثامن عشر لم تأت من فراغ وإنما انطلقت هذه الثورة من المشاغل الصناعية الصغيرة التي كانت موجودة آنذاك.

والمشاريع الصغيرة الفردية تمثل الأساس الذي قام عليه التطور الرأسمالي تاريخياً، فهي تمثل صلب نموذج المنافسة التامة في النظرية الاقتصادية الجزئية كما عكسته النظرية الكلاسيكية المحدثه في مفهومها للمنافسة الذرية (دوابه ، ٢٠٠٧ م ، ص ٨). وقد كثر في الفترة الأخيرة الحديث عن قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على مواكبة المستجدات وتحسين الذات لمواجهة تحديات العولمة ولاسيما أن المستقبل – من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات – يعد بعالم متقارب يعرف باسم القرية العالمية التي تتسم بشدة المنافسة الاقتصادية فضلاً عن تراجع عوامل الإنتاج التقليدية مثل رأس المال والعنصر البشري أمام تكنولوجيا المعلومات ومن ثم فإن الميزة النسبية أو التفاضلية لاقتصاديات الدول المختلفة، وستحدد بناءً على مدى سيطرتها على العلم وتكنولوجيا المعلومات وتطويعها لخدمة تلك الاقتصاديات والاعتماد على الإبداع والابتكار والتطوير المستمر لجميع الأنشطة (الدكتور بيان حرب ٢٠٠٦).

حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول (الغرفة التجارية والصناعية بمكة المكرمة ٢٠٠٨ م) تعتبر المشاريع الصغيرة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، حيث باتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 98 % من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، مثال على ذلك الولايات المتحدة حيث تساهم المشروعات الصغيرة في حوالي 34% من ناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتساهم في خلق 58 % من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المشروع لصغير في البلدان الصناعية المتقدمة مقارنة بالمشروع الصغير في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال، والإنتاجية، والعمالة المستخدمة، ففي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي، نرى أن سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة يتجاوز 20 مليون في حين أن كافة المشاريع الصغيرة في البلدان وهو وضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي عموماً والصناعي خصوصاً في هذه البلدان مجلة التعاون، لكن رغم ذلك فإن المشاريع الصغيرة لها دورها الإيجابي والمهم في البلدان النامية من حيث توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وخاصة الرياديين بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع هذا وتنتشر المشاريع الصغيرة في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية وتشجيع التوظيف الذاتي ونشر المعرفة إلى جانب تمييزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات مع نسبة قليلة من المخاطرة، وتتجه بعض الدول لتنمية المشاريع الصغيرة من خلال إعداد إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية، حيث تشكل

المشاريع الصغيرة مجالاً حيويًا لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية وإعادة توزيع الدخل (عودة جميل الفليت ٢٠١١) .

وتتمتع الأسرة بدور حيوي وفاعل في البناء المجتمعي ، ولها دور كبير في التنمية الاقتصادية ، وذلك بحكم موقعها المنتج ثقافيا واقتصاديا وفكريا وميدانيا . وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسي المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط.

وحيث إن للمشاريع الصغيرة دورها الإيجابي والهام في البلدان العربية والبلاد النامية من حيث توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية ، بما يسهم في زيادة الدخل ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ، في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى تشجيع التوظيف الذاتي ونشر المعرفة إلى جانب تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات مع نسبة قليلة من المخاطرة مما يجعلها ركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وذات مردود على الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار ، وتحقيق زيادة الكفاءة الأدائية والإنتاجية فيتحقق التكامل مع المشروعات الكبيرة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ويبرز دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دوابه ، ٢٠٠٧ م ، ص ٨).

ونظرا للأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والتي تتمثل في توفير فرص العمل وتنوير أفكار الشباب وتشجيعهم في الانخراط في الأعمال الخاصة ، وتنمية روح الإقدام والمخاطرة وبالتالي تحدث التنمية الاقتصادية للأسر ، فقد رأت كثير من الدول في جميع أنحاء العالم ، ضرورة الاهتمام بهذه المشروعات حين تمثلت هذه الاهتمامات من الغرفة التجارية والصناعية والمعاهد التجارية ورجال الأعمال في توفير الفرص والقروض المالية والاستشارات الإدارية وتنمية التعاون بينها وتهيئة الجو المناسب لزيادة الكفاءة الأدائية والإنتاجية .

ونظراً لاختلاف تطور الاقتصاد والتنمية في العالم فقد انعكس ذلك على مشاركة المرأة كعضو فعال من الأسرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن بتزايد نسبة التعليم وارتفاع عدد الخريجات من الجامعات ، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في التنمية . وبعد نهوض العديد من الدول اقتصادياً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ارتفع مستوى دخول المرأة إلى سوق العمل كمّاً وكيفاً ووصلت المرأة في كثير من المجتمعات إلى العديد من المناصب الإدارية والتربوية والعلمية والقيادية والتي اختلفت من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاجتماعية والدينية والاقتصادية ، كما أن المدى الذي تشارك به المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمكن اعتباره احد المعالم بل و احد المعايير لقياس مستوى تطور المجتمع ووصوله إلى مستوى معين من التقدم كما أن مستوى مشاركة المرأة هو ذاته احد مقاييس التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة والمجتمع (عودة جميل ٢٠١١) .

يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى مسألتي: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، وسيتبع ذلك الكثير من التساؤلات بشأن كل من وضع الحدود الدقيقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتمييزها عن الصناعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي من جانب وبكفاءة استخدام المدخلات من جانب آخر، وكل هذا يقدم صورة شاملة عن الصناعات الصغيرة في علاقاتها الهيكلية باعتبارات الموقعية وتنظيماتها المؤسسية. ولذلك فإن المشروعات الصغيرة يمكنها أن تقوم بمساعدة الأسر الفقيرة والمتوسطة ومساعدتها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية بل وتنميتها اقتصاديا وتحقيق الدعم الاقتصادي لهذه الأسر وجعلها تكتفي ذاتيا ، والذي ينعكس على المجتمع اقتصاديا حيث يحدث رواج اقتصادي في المجتمع (حسان خضر ٢٠٠٢) .

ونظرا لأهمية إقامة المشروعات الصغيرة من الناحية الاقتصادية إلى أنها من العوامل الهامة التي تساعد في تنمية الأسرة اقتصاديا من حيث زيادة دخل الأسرة وتوفير فرص العمل للشباب والمرأة ، ولهذه الأسباب فمن الأهمية أن ندرس " دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية للأسرة والمجتمع".

مشكلة البحث:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمشروعات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية متردي ومعدلات النمو منخفضة، ومما هو مشاهد استفادة الدول المتقدمة في تحقيق مستوى عالي من التنمية الاقتصادية من خلال تنبني ودعم سياسيات واضحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد ظهر ذلك في محاولة القضاء على البطالة والحد من الفقر، بل وتحقيق رفاهية اقتصادية في بعض الدول. وتُمثل هذه طبيعة مشكلة الدراسة التي يهدف الباحث بحثها ومعالجتها، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية للأسرة والمجتمع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الرؤية التي تنبشدها كل المجتمعات والدول للتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية تقوم على بناء الإمكانات التي تعمل على زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة نصيب دخل الفرد والأسرة وهذا ينعكس على زيادة رفاهية الأسرة وتنميتها اقتصاديا ، والفائدة المرجوة من دعم وتفعيل وريادة المشروعات الصغيرة لتحقيق هذه التنمية، لذا فإن لهذا البحث أهمية من خلال النقاط التالية:-

١-إنه قد يمثل إضافة نظرية إلى ما هو مكتوب من أدبيات سابقة عن موضوع المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية للأسرة والمجتمع.

- ٢- إن هذا البحث يلقي الضوء على واحدة من أهم الموضوعات التي تشغل بال الاقتصاديين وعلماء الإدارة والمتمثلة في دراسة المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية للأسرة.
- ٣- تزداد أهمية هذا البحث في الوقت الراهن حيث تراجعت معدلات التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم، من ناحية، وتزايدت أهمية المشروعات الصغيرة من ناحية أخرى.
- ٤- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في تفعيل دور المشروعات الصغيرة وتحقيق الأثر التنموي للأسرة منها، وهو ما يعزز أهمية الاعتماد على هذه المشروعات في الوقت الراهن في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية للأسرة المنشودة .

المراجع:

١. إبراهيم، نعمة الله نجيب (٢٠٠٠)، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
٢. خضر، د. حسان (٢٠٠٢)، تنمية المشروعات الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، دورية جسر التنمية، الكويت.
٣. نصر الله، عبد الفتاح أحمد و غازي الصوراني (٢٠٠٥)، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، فلسطين.
٤. معروف، د. هوشيار (٢٠٠٥)، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، ط١، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر.
٥. القريشي، د. مدحت، (٢٠٠٥)، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
٦. الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠٠٦)، مستقبل المشروعات الصغيرة في السعودية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام.
٧. الصياد، محمد حامد (٢٠٠٦)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية.
٨. الدكتور بيان حرب ،دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية ،كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور بيان حرب ٢٠٠٦
٩. النجار، د. فايز جمعه و أ.د. عبد الستار محمد العلي (٢٠١٠)، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط٢، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
١٠. د. عودة جميل الفليت أستاذ الجغرافية البشرية المساعد جامعة القدس المفتوحة ،المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية -خانيونس ٢٠١١
<http://libback.uqu.edu.sa/hipres/ABS/ind16051.pdf>
١١. عبد الباقي، د. صابر أحمد، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، كلية الآداب، جامعة المنيا، السعودية ٢٠١٢.
١٢. أ د عبد الرازق خليل ، د عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (جامعة الأغواط) ٢٠١٢ .
١٣. عبد الغني، سماح مصطفى، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية السعودية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية ٢٠٢١.

المجلات

١. هويوم، د. سرور (٢٠٠٢)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
٢. ماهر، أحمد، الصناعات الصغيرة في السعودية ودورها في تداعيات الأزمة العالمية، مقال على الانترنت على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52>

الملتقيات

١. وزارة التجارة الخارجية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.
٢. البنك الأهلي السعودي، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة.
٣. (الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة، ٢٠٠٨ م)